الشروط العامة للبيع

1. النطاق وقابلية التنفيذ

1.1. تنطبق هذه الشروط العامة للبيع على جميع عروض الأسعار والعروض والأوامر والفواتير المتعلقة بتوريد السلع و / أو الخدمات من قبل شركات Rovensa (كما هو موضح ادناه) والشركات التابعة لها (المشار إليها فيما يلي باسم "الشركة").

1.2. يخضع تسليم الشركة للسلع والخدمات لهذه الشروط العامة للبيع بالإضافة إلى القانون التشريعي المعمول به فقط. تعتبر الشروط التي تختلف عنها، بما في ذلك أي شروط عامة للمشتري، ملزمة فقط إذا تم تأكيدها من قبل الشركة في شكل مكتوب. لا يشكل تسليم الشركة للبضائع أو أداء الخدمات أو قبول المدفوعات قبولا من قبل الشركة للشروط التي تختلف عن هذه الشروط العامة للبيع والقانون التشريعي المعمول به.

1.3. لن يتم قبول أي شروط وأحكام تتعارض أو تختلف عن هذه الشروط والأحكام، ما لم يتم الاتفاق صراحة على خلاف ذلك كتابة.

1.4. يعلن المشتري (i) أنه قد قرأ وفهم الشروط العامة البيع هذه، (ii) أن إرسال طلب يعني قبولا غير متحفظ لهذه الشروط العامة، والتي تسود على أي شروط واردة أو مشار إليها في طلب المشتري أو إشعاراته أو في أي مكان آخر، والتي لم يتم الاتفاق عليها صراحة كتابيا من قبل الشركة

1.5. تحتفظ الشركة بالحق في تعديل هذه الشروط العامة للبيع بمرور الوقت. سيتم تطبيق أي تغييرات على الطلبات المقدمة بعد التغيير المذكور وإتاحتها على www.rovensa.com/legal. يجوز للمشتري في جميع الأوقات طلب استلام نسخة كاملة ومحدثة من هذا المستند. ويستبعد صراحة تطبيق اتفاقية فيينا بشأن البيع الدولي للبضائع.

1.6 .تطبيق اتفاقية فيينا بشأن البيع الدولي للبضائع مستبعد صراحة.

2. نموذج الطلب

2.1. لن تكون الطلبات المقدمة من المشتري ملزمة للشركة إلا بعد قبول كتابي من قبل الأخير. يتم تشكيل العقد فقط عندما تقدم الشركة تأكيدا كتابيا أو عندما يتم تنفيذ الطلبات من قبل الشركة.

2.2. يخضع إصدار الشركة لنموذج طلب يصف توريد السلع و / أو الخدمات وقبوله من قبل المشتري وتأكيده من قبل الشركة لهذه الشروط العامة للبيع. لا يبرم العقد إلا عندما تؤكد الشركة قبول المشتري للعرض.

2.3. بمجرد تقديم الطلب، لا يجوز إجراء أي تغييرات على الطلب، إلا بموافقة كتابية صريحة من الشركة.

2.4. يجب أن تكون نماذج الطلبات الصادرة عن الشركة ملزمة للشركة فقط خلال فترة الصلاحية المحددة في كل نموذج طلب. عروض منتجات الشركة صالحة حتى نفاد الكمية.

2.5. يتم بيع الشركة للبضائع إلى المشتري على أساس أن البضائع ليست للتصدير.

3. الأسعار

3.1. يتم إصدار فاتورة بالسلع والخدمات من قبل الشركة بالسعر المشار إليه في قائمة الأسعار أو العقد الساري في وقت التسليم.

3.2. لا تشمل الأسعار المشار إليها ضريبة القيمة المضافة، أو الضرائب، أو رسوم الاستيراد، أو الرسوم، أو التكاليف الأخرى التي تفرضها السلطات المحلية وأي تكاليف تتعلق بإعادة العبوات. يجب إضافة هذه التكاليف الإضافية إلى السعر، والتي سيتحملها المشتري.

3.3. تخضع السلع والخدمات لضريبة القيمة المضافة وفقا للقانون، المعمول به في مكان التسليم ، بالمعدل المعمول به في وقت التسليم.

3.4. يخضع أي خصم على الأسعار، بما في ذلك الدفعة المقدمة، لاتفاق كتابي مسبق. يتم الاتفاق على تكلفة التسليم، وكذلك المسؤولية عن تلك التكلفة، مع المشتري ويشار إليها من قبل الشركة في قائمة الأسعار أو العقد المعمول به.

4. التسليم

4.1. يجب أن يتم التسليم وفقا للشروط والمواعيد النهائية المتفق عليها بين الشركة والمشتري، والتي قد يتم تطبيق مصطلحات التجارة الدولية لتفسيرها في عمليات التسليم الدولية.

4.2. يجوز تمديد فترة التسليم في حالة القوة القاهرة (انظر أدناه) أو بسبب ظروف غير متوقعة، وكذلك في حالة التأخير الناجم عن الأحداث التي لا تملك الشركة سيطرة عليها ولا يمكن تجنبها بشكل معقول. يجب إبلاغ المشتري على الفور بسبب التأخير والمدة المتوقعة له. أي تأخير ناتج عن مثل هذه الأحداث لا يخلق أي حق في تعويض المشتري.

4.3. أي تأجيل لتاريخ التسليم، إذا طلب المشتري ذلك، يجب أن توافق عليه الشركة كتابة. في أي حال، يكون المشتري مسؤولا عن جميع الأضرار التي لحقت بالبضائع في هذه الفترة الإضافية من تأجيل تاريخ التسليم.

4.4. رفض المشتري قبول تسليم البضائع أو الخدمات المطلوبة، لا يعفي من الدفع الكامل، بالإضافة إلى أي تكاليف إضافية لتخزين البضائع أو أي أضرار لحقت بالشركة.

4.5. جميع أوقات التسليم التي أشارت إليها الشركة إرشادية وليست ملزمة. في حالة عدم قدرة الشركة، لأي سبب من الأسباب، على تسليم البضائع خلال وقت التسليم المشار إليه، فإن هذا لن يمنح المشتري الحق في إنهاء العقد أو تأخير دفع البضائع.

4.6. تحتفظ الشركة بالحق في إجراء عمليات تسليم جزئية وفواتير. سيتم تسليم البضائع من قبل الشركة أو موردي الخدمات اللوجستية إلى مستودع المشتري، ما لم يتفق الطرفان على خلاف ذلك.

5. الدفع

5.1. يجب على المشتري دفع الثمن بالعملة والشروط المتفق عليها في العقد الساري أو المتفق عليه بطريقة أخرى بين المشتري والشركة كتابة. لا يمكن قبول الدفع عن طريق الشيك من قبل الشركة، ويخضع اتفاق كتابي مسبق بين المشتري والشركة والمدفوعات عن طريق السند الإذني للقبول المسبق كتابيا من قبل الشركة، في كل حالة. مع مراعاة مبدأ حسن النية دائما، يجوز للشركة حجب تسليم البضائع حتى وقت تأكيد الدفع. يتحمل المشتري تكاليف التحصيل.

5.2.يتحمل المشتري جميع الضرائب أو الرسوم أو العمولات المصرفية أو النفقات الأخرى المتعلقة بدفع السعر ، ما لم ينص القانون المعمول به على خلاف ذلك.

5.3. تحتفظ الشركة بالحق في المطالبة بالدفع قبل تسليم البضائع ما لم يتم تضمين فترة دفع مختلفة في الفاتورة.

5.4. يجب أن يكون السعر المنصوص عليه قد أضاف الضرائب السارية في وقت إصدار الفاتورة وتكلفة النقل.

5.5. في حالة عدم السداد، تتراكم الفائدة بالحد الاعلي من السعر المطبق قانونا على المعاملات التجارية من بلد المقصد.
5.6. في حالة موافقة الشركة على الدفع على أقساط، فإن عدم سداد أحد الأقساط سيسرع من الدفع، مما يعطي الشركة الحق في المطالبة فورا بدفع كامل المبلغ وطلب إنهاء العقد.
5.7. يجب دفع جميع المبالغ المستحقة للشركة بالكامل. لن يحجب المشتري أي مبلغ بسبب المطالبات أو خرق العقد أو أي سبب آخر يهدف إلى تبرير الاستقطاع. يحظر تسوية أو مقاصة المبالغ المستحقة والمتعلقة بالسلع والخدمات التي تقدمها الشركة، باستثناء المطالبات التي لا جدال فيها أو التي تم تأييدها بقرار نهائي من محكمة ذات اختصاص قضائي.
5.8. في حالة إعادة البضائع ، تكون تكلفة النقل على المشتري أو الشركة حسب طبيعة الإرجاع .في حالة تلف البضائع لأسباب لا تعزى إلى الشركة، لن يتم قبول أي استرداد. لن يتم قبول أي إرجاع بعد 15 يوما من تاريخ تسليم البضائع .إذا تم قبول الإرجاع بعد 15 يوما لأسباب تجارية، فسيتحمل المشتري جميع التكاليف بعد تسليم البضاعة واستكمال الإجراءات الإدارية ذات الصلة إن وجدت من قبل الجهات المختصة.
5.9 لا يجوز للمشتري إجراء أي خصم من الدفع أو أي تعديل آخر في شكل تصحيح أو تسوية أو مقاصة للخصم، لأي سبب من الأسباب . في حالة عدم سداد المدفوعات في التاريخ المحدد، فإن أي مبلغ مستحق بموجب الأمر المعني أو المبالغ الأخرى المستحقة للشركة من أي نوع ستصبح مستحقة الدفع على الفور بغض النظر عن الشروط المتفق عليها مسبقا ودون أي إشعار رسمي.
5.10. في حالة تقصير المشتري في تاريخ استحقاق واحد أو عدم الامتثال لشروط الدفع، تحتفظ الشركة بالحق، وفقا لتقديرها الخاص ودون مبرر آخر، في (i) :الإلغاء الفوري لأي شروط وأحكام تجارية خاصة ممنوحة للمشتري؛ (ii) تعليق أو إلغاء أي أوامر قيد التنفيذ دون إشعار أو تعويض؛ (iii) تتطلب، لأي عمليات تسليم لاحقة، (الدفع مقدما) قبل الشحن؛ (iv) المطالبة بالسداد الفوري لكامل الرصيد المستحق.
5.11. سيؤدي أي تقصير كلي أو جزئي من قبل المشتري في أي من التزاماته إلى مصادرة المدة، وبالتالي، يجوز للشركة تعليق أي خدمة أو عقد حالي على الفور، وسيكون المشتري ملزما، بناء على طلب من الشركة، بدفع المبالغ المستحقة على الفور لأي سبب من الأسباب. قد تفرض الشركة فوائد التخلف عن السداد ، وفقا لما يعنيه القانون.
5.12 الفواتير الصادرة عن الشركة مستحقة الدفع وفقا للشروط المحددة في الفاتورة، على النحو المتفق عليه كتابيا مع المشتري. في حالة عدم وجود الاتفاقية المذكورة، سيتم دفع الفواتير في غضون 60 يوما.
5.13 يجب أن يكون لإشعارات الائتمان نفس شروط الدفع مثل الفواتير العادية. لن يتم قبول تسوية الفواتير من خصم الإشعارات الدائنة مع تاريخ استحقاق متأخر. ستقوم الشركة بتسوية الاعتمادات الصادرة في تواريخ الاستحقاق ذات الصلة، فقط إذا لم تكن هناك فواتير متأخرة وليس قبل تاريخ الاستحقاق المعني.
5.14 إذا كان المشتري موردا أيضا، فيجب مواءمة شروط الدفع العامة وسيقتصر دفع فواتير المورد دائما على عدم وجود فواتير معلقة كمشتري.
5.15 تعمل الشركة مع بوالص تأمين الائتمان لعملائها. في حالة عدم الدفع أو التأخير في الدفع، تضطر الشركة إلى إبلاغ شركة التأمين بعدم الامتثال، دون أي مسؤوليات عن الآثار المباشرة أو غير المباشرة التي ستحدث على التقييم الائتماني للعميل.

6. العنوان والمخاطر
6.1. تحتفظ الشركة صراحة بملكية السلع والخدمات المقدمة حتى السداد الكامل للسعر وأي تكاليف أخرى قد تكون مستحقة ، بغض النظر عن تاريخ تسليم هذه السلع والخدمات.

مع ذلك ، يقبل العميل ويعلن أن التحكم في السلع والخدمات المطلوبة يتم الحصول عليه في اللحظة التي يتم فيها تأكيد الطلب بما يتماشى مع الإجراء المنصوص عليه في شروط البيع العامة هذه.

6.2. في حالة عدم الدفع في تاريخ الاستحقاق، يجوز للشركة أن تأمر المشتري بإعادة البضائع في أي وقت، والتي يتحمل المشتري تكاليفها.
6.3. يصرح المشتري ويضمن أن البضائع الخاضعة لهذا الاحتفاظ بحق الملكية يجب أن تظل دائما قابلة للتعريف على أنها ملك للشركة. وبالتالي يجب أن تبقيها في نفس الحالة التي تم تسليمها بها حتى تاريخ دفع الثمن بالكامل.
إذا أعاد المشتري بيع البضائع أو وعد ببيعها قبل نقل الملكية، فيجب على المشتري إخطار الأطراف الثالثة المعنية بأن البضائع تخضع للاحتفاظ بحق الملكية من قبل الشركة.
6.4 تنتقل المخاطر المتعلقة بالبضاعة إلى المشتري وفقا لمصطلحات التجارة الدولية المعمول بها.
6.5 على الرغم مما سبق ، في حالة قيام المشتري بشراء منتجات الشركة لإعادة بيعها ، يكون المشتري وحده مسؤولا عن إدارتها التجارية ويجب عليه شحن المنتجات إلى عملائه على مسؤوليته الخاصة. سيكون المشتري في المقام الأول مسؤولا عن المطالبات والعوائد والتراجع عن مشتريات المنتجات وفي المقام الثاني فقط ستكون الشركة مسؤولة عنها. على أي حال ، توصي الشركة بأن يتصرف المشتري بحكمة وحس سليم عند التعامل مع المستخدمين والعملاء الآخرين ، اخذا في الاعتبار التوصيات الموجودة في ملصقات المنتجات. يجب على الشركة إتاحة جميع المعلومات التجارية والفنية اللازمة للوفاء بما تم الاتفاق عليه هنا. ومع ذلك ، يجب أن تكون هذه المعلومات ذات طبيعة محفوظة ولا يجوز الكشف عنها لأطراف ثالثة ما لم تأذن الشركة كتابيا بذلك. يطلب من المشتري قراءة جميع المعلومات المتاحة والتدريب بشكل كاف ليتمكن من عرض المنتجات لإعادة بيعها.

7. المسؤولية
7.1. يجب على المشتري فحص البضائع عند التسليم، والتحقق مما إذا كان التسليم يتوافق مع ما تم الاتفاق عليه، من حيث الكمية والنوعية والنوع. لن تقبل الشركة أي مطالبة في حالة توقيع مذكرة التسليم دون اعتراض من قبل العميل، باستثناء وجود عيوب خفية، والتي يجب إخطار الشركة بها خلال مدة أقصاها 15 يوما من تاريخ تسليم البضاعة، والتي يمكن القيام بها بالوسائل الرقمية.
7.2. لا تتحمل الشركة أي مسؤولية من أي نوع تنشأ عن: (أ) الضرر الناجم عن التعامل غير السليم مع البضائع (الجرعة الخاطئة، وشكل التطبيق، وظروف التخزين، والتغييرات في التعبئة والتغليف، وما إلى ذلك) أو أي عوامل أخرى خارجة عن سيطرة الشركة أو خارج نطاق سيطرتها والتي يمكن أن تؤثر على جودة أو فعالية المنتج؛ (ii) الضرر الناجم عن القوة القاهرة؛ (iii)، وبشكل عام، أي ظرف خارج التأثير المباشر للشركة والذي لا يمكن اعتباره ضمن الأداء المعقول للعقد من قبل الشركة.
7.3. تقتصر مسؤولية الشركة على استبدال البضائع، أو دفع قيمة البضائع المعيبة، دون قبول أي نوع آخر من المطالبات.

7.4. تعلن الشركة أن البضائع المقدمة، في عبواتها الأصلية، تتوافق مع المواصفات المتفق عليها وتفي بالمتطلبات القانونية التي قد تنطبق على تلك البضائع في مكان الصنع. يجب أن يفي استخدام البضائع ومناولتها وتخزينها بمتطلبات معينة تقع على عاتق المشتري. وفقا لذلك، يتحمل المشتري وحده المسؤولية عن أي ضرر يلحق بالأشخاص والحيوانات والمحاصيل وأي إصابة شخصية أو ممتلكات أخرى نتيجة لاستخدام البضائع. وبالتحديد، على سبيل المثال لا الحصر، لن تتحمل الشركة المسؤولية عن الأضرار الناشئة عن ظروف التخزين غير المناسبة، أو استخدام معدات المعالجة، أو النشر غير الكافية، أو عدم المطابقة. الأمر نفسه ينطبق على الاستخدام في الظروف المناخية أو الأرصاد الجوية غير المواتية، أو إذا كانت البضائع المستخدمة غير متكيفة مع طبيعة التربة أو الصنف المزروع.

7.5. يجب على المشتري اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان استخدام البضائع المشتراة من الشركة وفقا للمتطلبات والمعايير القانونية والتنظيمية المعمول بها.

7.6 تقتصر مسؤولية الشركة عن أي ضرر أو خسارة ناجمة عن خرق العقد أو انتهاك حكم قانوني على أي حال على السعر الذي يدفعه المشتري مقابل السلع أو الخدمات التي تسببت في الضرر أو الخسارة المعنية. وبالتحديد، لن تكون الشركة مسؤولة تجاه المشتري بموجب هذه الشروط العامة أو أي عقد أو أمر عن أي خسارة في الأرباح؛ خسارة الأرباح الفعلية أو المتوقعة؛ خسائر السوق خسارة العقود فقدان الشهرة أو الإضرار بالسمعة؛ خسارة المدخرات المتوقعة؛ فقدان البيانات أو تلفها؛ الخسارة أو الضرر غير المباشر أو العرضي من أي نوع كان بغض النظر عن الطريقة التي تحدث بها وما إذا كانت هذه الخسارة أو الضرر متوقعة من قبل الشركة والمشتري أو ناتجة عن خرق العقد أو الضرر أو خرق الأحكام القانونية أو غير ذلك.

7.7.يجب أن تكون مدة الضمان للبضائع المشتراة من قبل المشتري كما هو موضح على عبوة كل منتج أو كما هو متفق عليه من قبل الشركة والمشتري كتابة.

8. النفايات والبيئة

يتحمل المشتري وحده المسؤولية عن مناولة وتسليم و تخزين و نقل نفايات التغليف أو العبوات المستعملة للإدارة البيئية، وفقا للقوانين واللوائح المعمول بها في مكان التسليم.

9. القوة القاهرة

9.1. . تعفى الشركة من عواقب عدم أداء واحد أو أكثر من التزاماتها إذا كان عدم الأداء هذا بسبب حدث قوة قاهرة أو خارج عن إرادتها. تعتبر أحداث القوة القاهرة جميع الأحداث التي تحدث بشكل مستقل عن الشركة والمشتري والتي تؤدي إلى عائق جزئي أو كلي أمام أداء الالتزامات التعاقدية. يعتبر الحدث قوة قاهرة أو حدثا عرضيا ، على سبيل المثال ، فقط بالإضافة إلى تلك التي يتوقعها التشريع عادة: القضاء والقدر ، بما في ذلك الفيضانات والزلازل والعواصف والطاعون والوباء والجائحة والأعاصير والإعصار والإعصار والعاصفة الثلجية ، النشاط البركاني أو الانهيارات الأرضية أو موجات المد والجزر أو تسونامي أو الأضرار أو الدمار بسبب البرق أو الجفاف أو الكوارث الطبيعية الأخرى ؛ (ii) انفجار أو حريق أو تدمير الآلات أو المعدات أو المصانع أو أي نوع من المنشآت أو المباني ؛ (iii) تعطل أو صعوبات ميكانيكية أو فشل المعدات والآلات وخطوط الأنابيب ، مرافق التخزين أو مرافق التحميل أو النقل (بما في ذلك نقل السفن أو البارجة أو السكك الحديدية أو الشاحنات) أو الاتصالات السلكية واللاسلكية أو أي خدمة مرافق ، بما في ذلك الطاقة الكهربائية أو الغاز أو الماء ؛ (iv) عدم القدرة على الحصول على الطاقة أو الطاقة أو المرافق (بما في ذلك الكهرباء أو الغاز أو الماء) ، المواد الخام أو العمالة أو النقل أو المرافق ؛ (v) انقطاع النقل أو خطوط الأنابيب أو إغلاق أو إزعاج طرق التجارة الدولية؛ (vi) الحرب (سواء كانت معلنة أم لا) ، النزاع المسلح أو التهديد الخطير نفسه (بما في ذلك الهجوم العدائي ، الحصار ، الحظر العسكري) ، الأعمال العدائية ، الغزو ، عمل عدو أجنبي ، التعبئة العسكرية الواسعة ، أو فرض عقوبات أو قطع العلاقات الدبلوماسية أو أعمال مماثلة؛ الحرب الأهلية، وأعمال الشغب، والتمرد والثورة، والسلطة العسكرية أو المغتصبة، والعصيان، والاضطرابات المدنية أو الفوضى، وعنف الغوغاء، وأعمال العصيان المدني؛ (viii) أعمال الإرهاب أو التخريب أو القرصنة؛ (تاسعا) التلوث النووي أو الكيميائي أو البيولوجي أو الانفجار الصوتي؛ (خ) الامتثال لأي قانون أو أمر أو قاعدة أو لائحة أو توجيه حكومي ، أو أي إجراء تتخذه حكومة أو سلطة عامة (سواء كان قانونيا أو غير قانوني) ، أو تقييد حظر التجول ، أو نزع الملكية ، أو الحيازة الإجبارية ، أو الاستيلاء على الأعمال ، أو الاستيلاء عليها ، أو تأميمها ، أو فرض حظر أو عقوبات ، أو تقييد التصدير أو الاستيراد ، أو الحصص أو أي تقييد أو حظر آخر ، أو عدم منح الترخيص أو الموافقة اللازمة ؛ (xi) الخسارة في البحر أو الظروف الجوية السيئة للغاية (مثل الممرات البحرية المثلجة) ؛ و (xii) الاضطرابات العمالية العامة مثل على سبيل المثال لا الحصر المقاطعة أو الإضراب أو الإغلاق أو البطء أو احتلال المصانع والمباني إذا لم يكن لدى الشركة أو أي من الشركات التابعة لها مخزون كاف للوفاء بجميع التزاماتها ، بسبب أحداث القوة القاهرة ، يجوز للشركة تخصيص مخزون المتاحة بين العملاء وفقا لتقديرها الخاص بالطريقة التي تراها عادلة ومنصفة ومعقولة بالنظر إلى احتياجاتها الداخلية واحتياجات الشركات التابعة لها وعملائها المنتظمين ، ويكون هذا التخصيص ملزما لجميع الأطراف.

9.2. علاوة على ذلك ، في حالة حدوث اختلافات كبيرة في تكاليف الإنتاج أو التكاليف الأخرى التي تؤثر على السعر النهائي ، يقبل المشتري اعتبارا من الآن أن الشركة قد تطلب مراجعة السعر. على سبيل المثال ، قد يؤدي ما يلي إلى مراجعة الأسعار: التغيرات في أسعار المواد الخام ، والتغيرات في واجبات المشتري ، والتغيرات في أسعار الصرف ، والتغييرات في القواعد والقوانين و / أو اللوائح. في حالة عدم وجود اتفاق بين الطرفين في غضون 30 يوما تقويميا من طلب المراجعة أو أي مدة أخرى متفق عليها كتابيا بين الطرفين ، يحق للشركة إلغاء طلبات المشتري غير المحققه، عن طريق خطاب مسجل مع إشعار بالاستلام وفترة إشعار مدتها 30 يوما تقويميا ، دون أن يؤدي هذا الإنهاء إلى أي حق في التعويض من أي نوع. إذا استمر حدث القوة القاهرة لمدة تزيد عن ثلاثة (3) أشهر ، فيجوز للشركة بعد ذلك إنهاء أي أمر أو عقد عن طريق تقديم إشعار كتابي لمدة عشرة (10) أيام عمل إلى المشتري. ولا يخل هذا الإنهاء بحقوق الطرفين فيما يتعلق بأي خرق للعقد يحدث قبل هذا الإنهاء.

.

10. حقوق الملكية الفكرية

10.1. يجوز للمشتري إعادة بيع المنتجات التي تم تسليمها من قبل الشركة فقط بموجب حقوق الملكية الفكرية والعلامة التجارية والاسم التجاري والمواصفات التي تم تسليمها بموجبها. يوافق المشتري على الامتثال الصارم لجميع توجيهات وتعليمات الشركة فيما يتعلق

باستخدام أسمائها التجارية وعلاماتها التجارية وحقوق الملكية الفكرية الأخرى.

10.2. لا يحق للمشتري إعادة إنتاج أو استغلال أو تمثيل، ولو جزئيا، العلامة التجارية أو أي حق ملكية فكرية آخر للشركة. لا يتم منح أي ترخيص من أي نوع. يتطلب أي استنساخ، على سبيل المثال على وسائل الإعلان، موافقة خطية من الشركة.

يلتزم المشتري بعرض و / أو توريد و / أو بيع المنتجات التي تقدمها الشركة في عبواتها الأصلية والامتثال لجميع القوانين واللوائح المعمول بها.

11. البيانات الشخصية

11.1 يتم التعامل مع جميع المعلومات المتبادلة أو المنقولة بين الشركة والمشتري على أنها سرية ، ولا يتم الكشف عنها لأي طرف ثالث ويتم استغلالها تجاريا فقط للأغراض وضمن نطاق العقد ، وفقا لشروط البيع العامة هذه.

11.2 ومع ذلك ، يجوز لأي طرف إتاحة هذه المعلومات لأطراف ثالثة بشرط أن تكون المعلومات معروفة بالفعل لذلك الطرف في وقت تلقي المعلومات ، أو أن المعلومات هي أو تصبح جزءا من الملك العام بخلاف خطأ أي من الطرفين ، أو يتم تلقيها بشكل صحيح من طرف ثالث دون التزام بالسرية أو أنها ضرورية بسبب القوانين واللوائح المعمول بها.

11.3 يجوز الكشف عن المعلومات لأطراف ثالثة بالقدر اللازم لتنفيذ العقد ، بشرط أن يكون متلقي هذه المعلومات ملزما بالتزام بالسرية مماثل لهذا الشرط.

11.4تظل الالتزامات الواردة في هذا البند سارية المفعول بعد انتهاء / إنهاء أي عقد وتظل سارية المفعول لمدة ثماني (8) سنوات بعد أي انتهاء / إنهاء من هذا القبيل.

11.5وفقا للوائح حماية البيانات، ستتم معالجة البيانات الشخصية للمشتري تحت مسؤولية الشركة من أجل تنفيذ إدارة وتنفيذ وصيانة ومراقبة العلاقة التعاقدية والوفاء بالتزاماتها القانونية. تعد معالجة البيانات ضرورية للأغراض المشار إليها أعلاه والمصالح المشروعة هي: (i) إبرام العلاقة التعاقدية وتنفيذها والوفاء بها والتحكم فيها؛ (ii) وجود مصلحة تجارية مشروعة تتمثل في تنفيذ هذا العقد؛ و (ج) الامتثال للالتزامات القانونية. لن يتم إرسال البيانات الشخصية إلا إلى السلطات المختصة في ممارسة وظائفها أو إلى أطراف ثالثة عندما يكون ذلك ضروريا لتنفيذ العقد. ستتم معالجة البيانات الشخصية أثناء تنفيذ العقد وبعد ذلك لمدة 6 سنوات بعد إنهاء هذا العقد، لغرض وحيد هو الامتثال لأي قانون معمول به، ما لم يتم، بشكل استثنائي، تطبيق فترة تقادم أطول لأي إجراءات قانونية أو تعاقدية. يقبل المشتري أيضا سياسة خصوصية الشركة ، المتوفرة على ./https://www.rovensa.com/privacy-policy

11.6يجوز لصاحب البيانات الشخصية ممارسة حقوق الوصول والتصحيح والمعارضة والمحو وقابلية النقل والحد من المعالجة والحق في معارضة المعالجة بناء على القرارات الآلية وأي حقوق أخرى معترف بها بموجب القانون، فيما يتعلق بالمعالجة التي يكون كل طرف مسؤولا عنها على التوالي، عن طريق الكتابة إلى: الشركة عبر خطاب موجه إلى مقرها الرئيسي إلى عناية Rovensa DPO أو عبر البريد الإلكتروني - dataprotection@rovensa.com.

12. متفرقات

12.1. لا يجوز للمشتري إعادة تغليف البضائع أو إعادة تسميتها، ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك كتابيا مع الشركة قبل تشكيل أي عقد.

في مثل هذه الحالة، يجب على المشتري يجب أن يتصرف دائما بحسن نية ، أي أن يكون المسؤول الوحيد عن الامتثال لجميع القوانين واللوائح المطبقة على بيع البضائع في السوق, و الامتثال لتوجيهات الشركة والتأكد من أن الملصقات أو العبوة الجديدة تتوافق مع القانون المعمول به ولا تؤثر سلبا على أي خصائص للبضائع و كذلك عدم السماح بأي تلوث أو غش للبضائع أثناء إعادة التعبئة. أن يكون المشتري وحده المسؤول عن هذه السلع والوصية سيقوم المشتري بتعويض الشركة وإبراء ذمتها من أي خسارة، أو ضرر، أو إصابة للأشخاص، أو البيئة، أو الممتلكات التي يمكن أن تحدث في حالة التلوث أو الغش.

12.2. لا يجوز للمشتري تفويض أو التعاقد من الباطن أو التنازل، كليا أو جزئيا، عن حقوقه أو التزاماته الممنوحة له في هذه الشروط العامة أو في أي عروض أسعار أو أوامر أو عقود مبرمة مع الشركة، إما لأطراف ثالثة أو لشركات تابعة أخرى، دون موافقة خطية من الشركة.

12.3. يجوز للشركة، عن طريق إخطار كتابي بسيط للمشتري، تفويض أو التعاقد من الباطن أو التنازل، كليا أو جزئيا، عن حقوقها أو التزاماتها الممنوحة لها في هذه الشروط العامة أو في أي عروض أسعار أو أوامر أو عقود مبرمة على أساسها، إما لأطراف ثالثة أو لشركات أخرى مرتبطة، دون الحاجة إلى أي موافقة خطية من المشتري.

12.4. يوافق المشتري مقدما على التعاون مع أي تفويض أو تعاقد من الباطن أو تنازل عن الحقوق أو الالتزامات.

12.5. إذا تم اعتبار أي حكم (أو جزء منه) من هذه الشروط غير قانوني أو غير قابل للتنفيذ، فقد يتم حذف هذا الحكم (أو الجزء ذي الصلة منه) من بقية الشروط العامة؛ ومع ذلك، تظل الأحكام المتبقية من الشروط العامة سارية.

12.6. لا يجوز تفسير أي فشل أو تأخير في ممارسة حق أو امتياز لأي من الطرفين على أنه تنازل عن هذا الحق أو الامتياز. إن ممارسة حق أو امتياز، كليا أو جزئيا، لا يعوق ممارسته بطريقة مختلفة أو في المستقبل. يوافق المشتري على تخفيض قانون التقادم إلى سنة واحدة على أي إجراء قانوني يتم رفعه فيما يتعلق بتنفيذ الطلب ، أو على الأقل ، إذا كان هذا التقييد غير مسموح به بموجب القانون المعمول به ، إلى أقصر فترة يسمح بها القانون المذكور.

12.7.طوال مدة وفيما يتعلق بعلاقة العمل مع الشركة ، يجب على المشتري ، وكذلك مديريها ومسؤوليها والشركات التابعة لها والممثلين القانونيين الآخرين والموظفين الامتثال لقوانين مكافحة الفساد المعمول بها وعلى وجه الخصوص لا تعطي أو تعرض أو تعد بمدفوعات لأطراف ثالثة بشكل مباشر أو غير مباشر ولا تطلب أو تقبل وعودا بالدفع من أطراف ثالثة ، إلى الحد الذي تنتهك فيه هذه المدفوعات قوانين مكافحة الفساد المعمول بها؛ كما تدرك التزام الشركة بالتصرف بطريقة أخلاقية ومسؤولة اجتماعيا ، والالتزام بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان ، وحماية البيئة وظروف العمل المناسبة ، بما في ذلك حظر عمالة الأطفال ؛ وبشكل عام ، اعتماد استراتيجيات تهدف إلى الحد من الآثار البيئية للعمليات.

12.8. يقر المشتري ويضمن أنه (أ) قد اعتمد برنامج امتثال لمكافحة غسيل الأموال يفي بمتطلبات جميع القوانين واللوائح المعمول بها. و (ب) ستقوم بإخطار الشركة على الفور إذا حدد تفتيش داخلي او التفتيش الذي تجريه السلطات التنظيمية المختصة لبرنامج الامتثال لمكافحة غسيل الأموال أي نقص مادي وسيعالج على الفور أي نقص مادي علمت به.

.12.تدرك الشركة وتحترم أهمية الحفاظ على البيئة وحقوق مجتمعات السكان الأصليين وحماية أراضي السكان الأصليين. نحن ملتزمون بالعمل بطريقة مسؤولة بيئيا ودعم المعايير الأخلاقية في جميع أنحاء سلسلة التوريد الخاصة بنا. نحن نلتزم بصرامة بجميع القوانين واللوائح المعمول بها ، بما في ذلك تلك المتعلقة باستخدام الأراضي وإزالة الغابات وحقوق السكان الأصليين. نحافظ على سياسة عدم التسامح مطلقا تجاه أي شكل من أشكال إزالة الغابات غير القانونية أو التعدي على الأراضي أو انتهاكات حقوق الإنسان. هذه التدابير لضمان سلامة سلسلة التوريد لدينا ضرورية بالنسبة لنا. ولكن من المهم ملاحظة أن الحصول على المواد والمنتجات ينطوي على العديد من أصحاب المصلحة والشبكات المعقدة ، مما يعني ضمنا المخاطر التي تتطلع الشركة إلى تقليلها مقابل المعايير الأكثر صرامة. من خلال مشاركة إخلاء المسؤولية هذا ، نهدف إلى توفير الشفافية والتأكيد على التزامنا بممارسات الأعمال المسؤولة. نحن نشجع أصحاب المصلحة لدينا ، بما في ذلك العملاء ، على الانضمام إلينا في جهودنا لخلق مستقبل أكثر استدامة و عداله.

12.10. لأغراض هذه الشروط العامة للبيع، يفهم "الشركة التابعة" على أنها تعني فيما يتعلق بالشركة أو المشتري، حسب الاقتضاء، أي منظمة أو كيان قانوني آخر يتحكم، بشكل مباشر أو غير مباشر، في التحكم أو يخضع لسيطرة مشتركة مع الشخص المحدد. السيطرة تعني، فيما يتعلق بأي شخص ليس فردا، يمتلك أو يتحكم، بشكل مباشر أو غير مباشر، في سلطة توجيه أو التسبب في توجيه إدارة أو سياسات هذا الشخص، سواء من خلال ملكية الأوراق المالية ذات التصويت، أو حقوق تعيين أو إقالة أغلبية مجلس إدارتها أو هيئة إدارة معادلة، بموجب عقد أو غير ذلك، ويجب تفسير الإشارات إلى "الخاضعة للرقابة" وفقا لذلك. علاوة على ذلك، فإن شركات Rovensa التي تصدر الفاتورة التي تنطبق عليها هذه الشروط والأحكام ،

Ascenza Agro, S.A., Trade Corporation International, S.A.U.,

Idai Nature S.L.،Trade Corporation International S.A.U.، Oro Agri Europe S.A، و الشركات التابعه لها.

13. الاختصاص القضائي والقانون الواجب التطبيق

13.1. يجب تفسير العقد وهذه الشروط العامة وفقا لقانون موقع المقر الرئيسي للشركة،، ما لم تنص الشروط والأحكام الأخرى المعمول بها على خلاف ذلك أو يتم الاتفاق عليها كتابيا بين الشركة والمشتري. في حالة حدوث أي تناقض او نزاعات ، يتنازل الطرفان عن أي اختصاص قضائي آخر ويخضعان لمحاكم اختصاص مقر الشركة ، ما لم تنص الشروط والأحكام الأخرى المعمول بها على خلاف ذلك أو يتم الاتفاق عليها كتابيا بين الشركة والمشتري.